

لان مجرد حصول القوة بالحسن من خلاص ما هم بصفتهم في ان الخلاص غير
 العادي بهنذا كان يفرض علينا العلامة ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 المشهور ابي القاسم الله علينا من بكنة **السكر كالتاسي**
 ان ينص الذرة ويجري ما اتفقنا عليه في قوله على المنصور او غير ذلك من غير
 حصر فيكون ركنها ما اتفقنا عليه في الذرة ونصها ما يتفقنا
 عليه في المسمى غير حائل ان كان خفيها ما يتفقوا ان كان
 نصها من قول المشهور المتفق في مزار ان كان المسمى البرهان في
 ما اكتفى كالتحقيق **امثال الفضة** يحده المصنف كما لم يتفق
 ان مظهره وجدلان اشياء اخرى ولو كانت على العموم وهو احد ثلثة
 افوار الفصول الثمانية المتفق عليها وان كانت في غير ذلك اعتبرت الذرة
 وعلى هذا الثالث في رتبة المختص **واما مظهر الذكر ما علم**
 ان الاشارة اختلفت في اجاب الوضوء من مظهر الذكر في
 بعض من مذكره وليتوضوا في بعض من ابقى هذه التي هي من
 غير حجاب فعلية الوضوء في بعضها انه عليه الصلاة والسلام ينيل
 عن مظهره ذكره في ماله ومنه مواله بقعة منك ومن المالكية
 جميع فيها ينطق الوضوء بسعة على صحة دون صحة في تعيين تلك
 الرقعة لهم افان احتسروا اعتبار الذرة من وجه الذرة بسعة المتفق
 ناله الفراءيون واصل المذهب **التاسي** مرامات العرفين المتفق
 معه دون النصيبان ومواضعا من مالك ومنه **تحتوي** **الثالث**
 سرعالة بالحق الكف بيان منه يفرض لم يتفق من انتم **الرابع**
 مذهب الرواية سرعالة بالحق الكف وبالحق الاصل مع بيان منه يتغير
 ذلك لم يتفق **اشارة** من كالتاسي وزيادة بالحق الزرع تقدم بين
 ازوتون وان العرف عن الوضوء **السابع** من قول ابن ناجي يتفق
 بمس الكثرة والمشهور مذهب الرواية بيان منه يجرى اذ يرجع المتفق
 من ان حكامها من العرف بناء على تقديره الخ على الناحية والعرف

سره المرشده في شرح الخليل المتفق في ان الكف اولها طابع مفسر
 مفسر الى مفسر والتمسك بمس الذكر ومفهومه من ذكره المنطق ولو ختمت مثلا
 بيمين او جنب كلف اوا صبه وان زياره احمر وبها المشهور بمس قول المصنف
 ومس الذكر وصيحه في ذلك في العمل من مس ذكره وطى ولو تنوط كان
 الشيخ زروق في شرح امر سائلة الشيخ يعقوب اذ اعلى المشهور في الوضوء
 في التمام العواربوا في السجدة الوقت وراعيه في السجدة السنوية
 وخامسها ابراهيم الكثرة وفي العسبب المتفق بساها فيها لا اعادتها ما بها
 مما ضرب كالتاسي ذكرها في الشيعية في اعصارها العاقبة **شليمات**
الاول من مخرجه قول المصنف من ان ذكره ان مسه على حليله غير فانضوان
 الحمر كان انما الحليل اذ الحليل انهم في الغالب المسرون حليل وهو
 المشهور وعنه مكرهان الاول من قول ابن الخليل ان كان خفيها
 الثانية ان كان كنيها جلا وضوءه ولا احوال وان كان رفيقا هوى ابن ومب
 لا وضوء عليه وهو المشهور زروق على من زياده ان عليه الوضوء التوضيح
 والخامس من المتفق عليها في حله ابن حيان عنه عليه الصلاة والسلام
 من امما يرد الى وجهه ليس فيها عيب فيقول عليه الوضوء الصلاة
الثاني من مخرجه قول المصنف على مس الذكر ان مسه في العرف
 وانها كثر والذرة بالحق غير تامض وهو كذلك على المشهور المذهب الاول
 ولو اختلفت رتبة تاليه وان مسه اليه والاشيعية غير تامض ايضا وهو
 كذلك خلا ما للشايخ وحده من اهلنا في ان اول خلا ما لم يوهه ابن
 الزبير في الثاني بيان اذ علمنا في معنى العرف **اشارة** **الثالث**
 يبطل المصنف في انه تم عن ابن ابي بكر او لم يرد في نفسه
 الذرة ملك يتفق وضوءه اولا من بعض الناس زعم انه لا يتفق وان نصه
 عليه في بعض المقدمات البغية ما جاء **بالتحقيق** ان غير
 البالغ غير ملغوب بالاصل المسببة على الوجوه بل على الترتيب وان
 الحكمة في طلبها السببية والترتيب وانما هو المذهب وضوءه قول على

